٧٩٩ (١٩٩٢)، والذي دان فيه، بشدة، الاجراء الذي اتخذته اسرائيل، ونص على «ان على اسرائيل، الدولة المحتلة، ضمان العودة الفورية والآمنة لكل المبعدين الى الأرض المحتلة». وطلب المجلس، أيضاً، من الامين العام «ان ينظر في ارسال ممثل له الى المنطقة ليتابع مع الحكومة الاسرائيلية تنفيذ هذا القرار بالنظر الى هذا الموقف الخطير، وان يرفع تقريراً الى مجلس الامن الدولي حوله». وكرّر القرار، أيضاً، حلول اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بمنع الابعاد على كل الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، ووصف قرار الحكومة الاسرائيلية الأخير بأنه «انتهاك» لتلك الاتفاقية. وصوّتت الولايات المتحدة الاميركية لصالح القرار، ولكن تصويتها جاء بعد مراوغات حول الصياغة. وكانت واشنطن غير راغبة في الحديث عن «انتهاك» اتفاقية جنيف الرابعة، ذلك ان المادة (٥٠١) من قانون المساعدات الاجنبية للعام ١٩٩٠، تطلب من الحكومة الاميركية قطع عونها عن كل بلد يثبت انتهاكه، بصورة منتظمة، لحقوق الانسان المعترف بها دولياً، والذي لم يطبق، أبداً، في ما يتعلق باسرائيل. ورفضت حكومة رابين قرار مجلس الامن الدولي، واعتبرته، في بيان أصدرته بهذا الخصوص، «متحيّزاً».

في هذه الاثناء، رفضت الحكومة اللبنانية قبول المبعدين، كما رفضت، أيضاً، تقديم أي مساعدة لهم، لأنهم تحت المسؤولية الكاملة للحكومة الاسرائيلية. وقد بنت الحكومة اللبنانية موقفها على أساس ان عملية الابعاد التي قامت بها اسرائيل شكّلت انتهاكاً لسيادة الاراضي اللبنانية. وهذا ما لحظه قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ (١٩٩٢) الذي أكد، من جديد، على «استقلال وسيادة ووحدة الاراضي اللبنانية».

واستجابة لطلب مجلس الامن الدولي، بعث الامين العام للامم المتحدة، د. بطرس بطرس غالي، مساعده للشؤون السياسية، جيمس جوناه، الى المنطقة في الفترة الواقعة بين ٢٧ ـ ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، وقابل جوناه المسؤولين الاسرائيليين، كما قابل، أيضاً، المسؤولين اللبنانيين.

وكانت الاوضاع الصحية والمعيشية للمبعدين أخذت في التدهور نتيجة لقساوة الطقس وانعدام كل المواد الضرورية، بما في ذلك الماء والدواء والاغذية. وأصيب عدد منهم بالمرض كما جرح عدد آخر. وفي هذه الاثناء، رفضت الحكومة الاسرائيلية طلباً رسمياً تقدّمت به لجنة الصليب الاحمر الدولي لامداد المبعدين بالمواد الضرورية عبر الحدود الاسرائيلية.

وفي خطاب بتاريخ ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣، أبلغ الامين العام للامم المتحدة الى رئيس مجلس الامن الدولي ان «مهمة جوناه كانت غير ناجحة». وقال: «اعتقد، من كل ما سمعت، ان هذا يعود، في المقام الاول، الى عدم رغبة اسرائيل في الانصياع للقرار الرقم ٧٩٩». كما أفاد الامين العام الى المجلس، كذلك، بأنه قرر إيفاد بعثة ثانية الى المنطقة يرأسها مستشاره السياسي الخاص وممثله في محادثات سلام الشرق الاوسط متعدّدة الطرف، شيمنايا غاريخان. وعبّر الامين العام عن أمله الشديد في ان «تدرك السلطات الاسرائيلية الحاجة الى الانصياع الى القرار الرقم ٧٩٩». وعلى كل حال، أكد الامين العام انه «اذا لم تفعل اسرائيل ذلك، فقد أوصيت في تقريري ان يبحث المجلس اتخاذ خطوات أخرى لضمان احترام قراراته».

وفي الامم المتحدة، دعا العديد من اللجان والجماعات، مثل اللجنة الخاصة باسرائيل التابعة لمجموعة دول عدم الانحياز والمجموعة العربية ورئيس لجنة ممارسة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، مجلس الامن الدولي الى اتخاذ اجراءات حاسمة لضمان التطبيق الكامل للقرار